

قرار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ١١/٢/٢٠١٦

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص  
للمعاش التكميلي للعاملين بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية

\*\*\*\*\*

### رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٣٢٦) لسنة ٢٠١٦ بتفويض نائب رئيس الهيئة في الاعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٤١) لسنة ٢٠٠٤ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للمعاش التكميلي للعاملين بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية برقم (٧٦١). وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٥/٦/١٥ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠١٥/١/١.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٥٨٨) لسنة ٢٠١٥ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٦/٤/٦.

### قرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٢/٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمواد (١/٨ ، ٢ ، ١١ مكرر ، ١٢ مكرر) من الباب الثالث

(المزايا) النصوص التالية :-

بالتوقيع



**الباب الأول : (بيانات عامة)**

**مادة (٣) :** فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :-

(و) أجر الاشتراك :-

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لجداول الأجر المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة فى ٢٠١٥/١/١ متضمناً العلاوات الخاصة التى تم إقرارها خلال السنوات (١٩٨٧ - ٢٠٠٧) ومضافاً إليه العلاوات الخاصة التى تم إقرارها خلال السنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) بالإضافة إلى العلاوات الدورية والترقية والتشجيعية بحد أقصى ٧% مركبة سنوياً ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

**الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)**

**مادة (٥) :** الاشتراكات :

٢- موارد سنوية بحد أدنى ثلاثة عشر مليون جنيه يسدها العاملين من صندوق خدمات العاملين وحصة العاملين الخدمية فى الأرباح ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

**الباب الثالث : (المزايا)**

**مادة (٨) :**

تصرف المزايا التأمينية فى الأحوال التالية :-

(١) بلوغ سن الستين :-

يؤدى الصندوق للعضو معاش شهرى تكملى لمدة خمسة عشر عاماً ويتم تحديد قيمة المعاش الشهرى وفقاً لأجر الاشتراك المحدد بالمادة (٣/و) وعلى النحو التالى :-

| أجر الاشتراك                      | قيمة دفعة المعاش<br>الشهرى ( بالجنيه ) |
|-----------------------------------|----------------------------------------|
| أقل من ٢٢٥٠ جنيه                  | ١٨٠٠                                   |
| من ٢٢٥٠ جنيه وأقل<br>من ٢٧٥٠ جنيه | ٢١٠٠                                   |
| من ٢٧٥٠ جنيه وأقل<br>من ٣٢٥٠ جنيه | ٢٣٠٠                                   |



٤٦٠٧٦

٢٥٠٠

من ٣٢٥٠ جنيه فأكثر

- وفي حالة وفاة العضو صاحب المعاش خلال فترة صرف المعاش قبل مرور خمسة عشر عاماً من تاريخ استحقاقه للمعاش يصرف للمستفيدين عنه القيمة الحالية للدفعات المتبقية المكتملة للخمس عشرة عاماً دفعة واحدة طبقاً لجدول القيم الحالية المرفق بالنظام الأساسي .

(٢) إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلي المستديم :-

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) القيمة الحالية للمعاش حسب الأحوال في البند (١) بعاليه دفعة واحدة بعد خصم إجمالي الاشتراكات عن المدة المتبقية للحد الأدنى للاشتراك في النظام (خمس سنوات) في حالة انتهاء الخدمة قبل نهاية هذه المدة على أن يكون الحد الأدنى للمعاش ٢٥٠٠ جنيه.

مادة (١١ مكرر) :

في حالة الخروج الجماعي أياً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية: يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة يعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة ، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها للهيئة.

مادة (١٢ مكرر) :

في حالة انتهاء العضوية بسبب الفصل أو الاستقالة من الصندوق :  
يرد للعضو إجمالي الاشتراكات المسددة منه ويجوز للأعضاء السابق انسحابهم من العضوية الانضمام للصندوق بشرط سداد كافة الاشتراكات الخاصة بالنظام (حصة العامل + حصة الشركة) اعتباراً من تاريخ بدء العضوية السابقة بالإضافة إلى عائد استثمار ٩% سنوياً أو رسوم العضوية أيهما أكبر.

مادة (٢) : تسرى التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه فيما عدا المادة (١١ مكرر) من الباب الثالث (المزاي) فتسرى اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

المستشار / رضا عبد المعطى

نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦